

سوريا في قلب صراع دولي يحتدم على النفط والغاز

مناورات روسيا وسوريا في المتوسط رسالة ردع لتركيا

ويقول محللون إن دعوة أردوغان للدول الفاعلة للاستثمار في النفط والغاز السورييين هي دعوة لمخاطبة هدفها تنفيذ أجندته التي باتت تشكل بالفعول تهديدا لاستقرار المنطقة، ويشير المحللون إلى أن النزاع التركي التوسعية باتت تثير روسيا وإن كانت الأخيرة لا تزال تبقى على أولوية التعاون مع أنقرة، حيث تفصل حل الخلافات معها عبر الطرق الدبلوماسية بدل السياسة التصادمية، خاصة وأن الوضع في سوريا مازال متاخلا بشكل كبير وهناك خشية من أن تعيد تركيا بوصولها صوب الولايات المتحدة.

ويُنظر أن يقوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة الشهر المقبل لأنقرة لبحث الهواجس الروسية حيال التحركات التركية في سوريا كما في شرق المتوسط، وإلى حين اللقاء ستعمل موسكو على استخدام سياسة العصا والجزرة، بالتوازي مع التحرك لتأمين حصتها من النفط والغاز السورييين.

واقر البرلمان السوري الإثنين عقودا للتنقيب عن النفط مع شركتين روسيتين. وذكرت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) أن الصفقات تشمل التنقيب والإنتاج في ثلاث مناطق من بينها حقل نفطي في شمال شرق سوريا وحقل غاز شمالي العاصمة دمشق.

وأضافت أن العقود التي أقرها البرلمان في جلسته الإثنين وقعت في وقت سابق من العام الجاري مع شركتي ميركوري المحدودة المسؤولة و فيلادا المحدودة المسؤولة الروسييتين. وقال وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم إن منح العقود للشركتين يمتدش عن استراتيجيات الحكومة "ضمن التوجه... للدول الصديقة التي وقفت إلى جانب سوريا وعلى رأسها روسيا وإيران".

وكانت سوريا تنتج نحو 380 ألف برميل من النفط يوميا قبل الحرب ولكن الإنتاج انهار خاصة بعد أن الحق القتل الضرب بتسريح البلاد وشمالها الغني بالنفط، ولأن استعادت الحكومة السورية جزءا من الأبار في تلك الرقعة الجغرافية إلا أن الجزء الأهم بقي بيد واشنطن التي تتخذ من هذه المسألة ورقة ضغط في بزار المسامحات مع روسيا.

على اللاجئين الذين سيتم توطينهم في الشمال السوري.

وبعد دعوة أردوغان موجهة أساسا للولايات المتحدة التي تراجعت عن انسحابها المعلن من سوريا في أكتوبر الماضي على خلفية عملية تركيا العسكرية "نبح السلام" في شمال شرق البلاد، لتبقي على جزء من قواتها "لحماية" حقول النفط التي لا تزال بايدي قوات سوريا الديمقراطية في كل من محافظات الحسكة ودير الزور والرقصة. وفي نبرة تحدّ صرح الرئيس الأميركي دونالد ترامب الشهر الماضي على هامش مؤتمر حلف شمال الأطلسي "النفط السوري بايدينا وسنعمل به ما نشاء"، الأمر الذي أثار حفيظة روسيا.

الرئيس التركي يحض القوى العالمية على استخراج النفط السوري وإنفاق عائداته على اللاجئين في شمال سوريا

وفي كلمته التي ألقاها خلال مشاركته في المنتدى العالمي للاجئين، بمكتب الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، قال أردوغان موجها كلامه "للقوى العالمية الفاعلة" "لنستخرج معا النفط من الأبار التي يسيطر عليها الإرهابيون (الأكراد) في سوريا، ولننجز مشاريع بناء الوحدات السكنية، والمدارس، والمستشفيات، في المناطق المحررة من الإرهاب، ونوطن اللاجئين فيها".

ويرنو الرئيس التركي إلى توطين نحو مليون لاجئ سوري معظمهم (عرب سنة) في شمال سوريا، وسط اتهامات من الأكراد لأردوغان بالسعي لتغيير الطبيعة الديموغرافية في ذلك الجزء الجغرافي بما يجعلهم مجرد أقلية متنشرة، وتشكيل حزام بشري على الحدود بين بالواء لأنقرة. وأشار الرئيس التركي إلى عودة 371 ألف سوري بشكل طوعي حتى الآن إلى المناطق التي أمتنتها تركيا شمالي سوريا، مشددا على أن هذا الرقم سيرتفع إلى المليون في المرحلة الأولى.

دمشق - تسارع روسيا الحظي لوضع يدها على ما يمكنها من منابع النفط والغاز السوريين في ظل وجود منافسين إقليميين ودوليين يضمون نصب أعينهم هذا الهدف، خاصة بعد دعوات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للاستفادة من نفط وغاز سوريا في دعم مشروعه التوطيني شمال البلاد، وقبلها قيام الولايات المتحدة بالسيطرة على أهم الحقول في الجزء الشرقي، ونشر قوات لها هناك.

واذتكت الاتفاقية التركية الليبية التي وقعها الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج في 27 نوفمبر الماضي، والتي تتضمن في شق منها ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط، المخاوف الروسية خاصة وأن هذه الاتفاقية تمس بشكل جوهري مصالح سوريا البحرية.

وأعلنت روسيا الثلاثاء عن مناورات عسكرية مع القوات الحكومية السورية قبالة سواحل طرطوس في البحر المتوسط، وسط انباء عن توجه لتوقيع موسكو ودمشق عقودا بشأن التنقيب عن الغاز والنفط في المتوسط، ومرجح أن يتم ذلك خلال اجتماع للجنة الحكومية المشتركة في موسكو المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الشهر.

ويقول محللون إن الدوافع التي تحدثت عنها البحرية الروسية بخصوص إجراء المناورات والتي ربطتها بمكافحة الإرهاب ومواجهة الطائرات المسيرة لا تبدو مقنعة، خاصة في هذا التوقيت بالذات، فضلا عن كون التصدي للجماعات الإرهابية المحصورة في مناطق معينة في سوريا وتحديدًا في إدلب وجزء من ريف حلب لا يتطلب إجراء هكذا تمرينات.

ويعتبر المحللون أن الهدف الأساسي من المناورات العسكرية الروسية السورية في البحر المتوسط، هو إرسال رسالة لتكريا على وجه الخصوص من أنه لن يسمح لها بضرب مصالح دمشق وموسكو البحرية أو التواطؤ في مشاريع السيطرة على حقول النفط والغاز في الداخل.

وجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الثلاثاء نداء إلى من أسماها بالقوى العالمية الفاعلة يدعو فيه إلى استخراج النفط السوري وإنفاق عائداته

هيكلية المؤسسة الأمنية في الأردن فرضها تضارب الصلاحيات

صك على بياض للحواتمة لدمج الدرك والدفاع المدني بالأمن العام



الملك يضرب عصفورين بحجر واحد

التعيين إلى "الإشراف الفوري على مهمة دمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام وهيكلتها التنظيمي". وقال الملك عبدالله متوجها للمدير العام للأمن العام الجديد "لقد أمرت الحكومة بأن تهيئ لك كل الأسباب والوسائل الفعالة بتمكينك من القيام بهذه المهمة الكبيرة الموكولة إليك بإتقان عملية الدمج، وتولي قيادة المديرية بمكوناتها وشكلها الجديد خلال هذه المرحلة، وبشكل يضمن تحقيق التناغم في الأداء وتحسين مستوى التنسيق الأمني والخدمات المسندة على نحو يلبي للمواطن أثره الإيجابي في مختلف جوانب حياته اليومية".

ويقول محللون إن قرار إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية لا يخلو أيضا من دوافع مالية، خاصة وأن المملكة تمر بأوضاع اقتصادية أضحت عامل ضغط كبير على خزينة الدولة المستنزفة، ويأمل الرزاز الذي بدأ قبل أشهر في خطة لترشيد النفقات في أن تأتي عملية دمج الأجهزة الأمنية أكملها على مستوى تخفيض الضغط على الميزانية.

وشرعت حكومة الرزاز منذ مايو الماضي في خطة ترشيد النفقات بخفضها بداية إلى نحو 162 مليون دولار، وتلا ذلك قرار بإعادة تسجيل جميع العقارات الحكومية باسم الخزينة، في توجه نحو خصوصتها، في محاولة لوقف الزيف الحاصل على مستوى الخزينة.

وفي سبتمبر الماضي أمر رئيس الوزراء بوقف جميع المشاريع الرأسمالية، التي لم يتم البدء بتنفيذها، واستثناء المشاريع المرتبطة بمنح وقروض خارجية، وبرر الرزاز في كتاب له الخطوة "بالأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة".

ويقول المحللون إن موافقة الملك عبدالله على دمج الأجهزة الأمنية تعكس قناعة بجدي خيارات الرزاز وسياساته لاحتمال الأزمة الاقتصادية، وبلغت هؤلاء إلى أن الرزاز وعلى خلاف باقي رؤساء الحكومات نجح في الحفاظ على ثقة الملك عبدالله الثاني، وسط ترجيحات بأن يظل على رأس حكومته خلال الأشهر المقبلة.

وقال العضيلة إن التوجيهات الملكية تعتبر حافزا للحكومة للاستمرار في عملية هيكلة المؤسسات الحكومية من خلال إلغاء ودمج بعض المؤسسات وصولا إلى حكومة رشيدة وموازنة تغطي إيراداتها نفقاتها.

تضارب الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية المختلفة بات مثار قلق كبير بالنسبة للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الذي قرر الأحد وضع حد لها وتوحيد القرار الأمني عبر قرار دمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن إدارة الأمن العام، ويقول محللون إن هذا القرار أيضا لا يخلو من أبعاد اقتصادية في علاقة بخطة الحكومة لخفض النفقات.

وتقديم الخدمات الأفضل للمواطنين، أما الجانب الثالث فإنه يتلخص في الأثر المالي الذي ستظهر نتائجه على الميزانية المتوسطة والبعيد من خلال ضبط النفقات وتحقيق الوفرة للخزينة العامة. وخطة إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية كانت متوقعة في ظل الخلط الحاصل على مستوى التنسيق بين الأجهزة، والذي تجلى بشكل واضح خلال التحركات الاحتجاجية للمعلمين في سبتمبر الماضي، التي قوبلت حينها ببرد فعل خشن من قبل السلطات أثار انتقادات واسعة، ما شكل إخراجا كبيرا ليس فقط لحكومة عمر الرزاز، بل وأيضا للملك عبدالله الثاني.

وأمر العاهل الأردني الأحد بدمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن إدارة الأمن العام، وتلت هذا القرار الخيرة إحالة اثنين من كبار المسؤولين الأمنيين على التقاعد وهم المدير العام للأمن العام اللواء فاضل الحمود، ومدير الدفاع المدني اللواء مصطفى البرازية، وتعيين المدير العام لقوات الدرك اللواء الركن حسين محمد الحواتمة مديرا جديدا للأمن العام حيث سيتولى الإشراف على تنفيذ خطة الدمج التي يتوقع أن يصادق عليها مجلس الأمة (بشقيه النواب والأعيان) خلال دورته الحالية.

وأعلن وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضيلة الثلاثاء أن مجلس الوزراء باشر في الإجراءات الخاصة بدمج المديرية الثلاث، وقال في مداخلة على إذاعة "جيش أ.ف.ام" إنه فور تلقي الحكومة رسالة الملك عبدالله الثاني، وجه رئيس الوزراء بتعديل كافة القوانين وأنظمة الأجهزة المشمولة بعملية الدمج. ورجح العضيلة الانتهاء من وضع الأطر والإجراءات التشريعية خلال الأسابيع المقبلة، وتوقع إقرار التعديلات والقوانين الخاصة بعملية الدمج خلال الدورة الحالية لمجلس الأمة في حال أحيل خلال الفترة المقبلة كون التعديلات ستكون بسيطة.

وتنتهي المهلة الدستورية للبرلمان في 30 أبريل المقبل، وسط ترجيحات باحتمال حله منتصف فبراير القادم؛ حيث من المتوقع أن ينهي أعماله قبل نهاية مدته. وأكد وزير الإعلام أن التوجيهات الملكية بدمج المديرية العامة لقوات الدرك والمديرية العامة للدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام تلمس ثلاثة جوانب: الجانب الأول يتعلق بالإصلاح الهيكلي، والجانب الثاني تفعيل التنسيق بين الأجهزة الأمنية بما يعكس على الأداء

عباس: لا انتخابات إذا استثنيت القدس

الدعم الأميركي للامتنع لإسرائيل في ظل الإدارة الجديدة.

وتزعم إسرائيل أن مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي عاصمة لها وخاضعة لسيادتها الكاملة، وهو ما يرفضه الفلسطينيون والدول العربية، ولا تعترف به الأمم المتحدة ومعظم دول العالم.

وشددت إسرائيل من قبضتها على القدس الشرقية منذ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب نهاية العام 2017 عن القدس بشقيها الشرقي والغربي عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إلى المدينة منتصف العام 2018.

وفي سياق آخر، جدد الرئيس الفلسطيني رفضه خطة السلام الأميركية "بشروط القدس" في الشرق الأوسط، والمعروفة إعلاميا "بصفقة القرن". وقال "موقفنا من صفقة العصر مازال كما هو، نحن نرفض الصفقة سواء ما طرح منها أو لم يطرح إلى الآن، ونعترف أن الذي لم يطرح قد يكون أسوأ مما طرح، ولكن مع ذلك نقول إن موقفنا ثابت".

وأعلنت الإدارة الأميركية مرارا تأجيل الخطة خلال العام الجاري 2019 بانتظار تشكيل حكومة إسرائيلية، دون أن يكون من الواضح إذا ما كانت ستنتشر بعد الانتخابات القادمة في مارس المقبل. كما أكد عباس رفضه إنشاء "المستشفى الأميركي" في قطاع غزة، معتبرا ذلك يأتي في إطار استكمال "صفقة العصر، وفصل غزة عن الضفة الغربية".

ويجري إنشاء المستشفى الأميركي (الذي تديره مؤسسة "فرانك شيب" الأميركية غير الحكومية) ضمن القاهات الأمنية القائمة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة، بعد وساطة مصرية وأممية.

"رسالة رسمية" للحكومة الإسرائيلية بهذا الخصوص.

وأضاف عباس "أبلغنا جميع الأصدقاء، وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي بأن يتكلموا مع إسرائيل من أجل هذا الموضوع (عقد الانتخابات في القدس)، وإلى الآن لم يات جواب من الحكومة الإسرائيلية".

وتابع "يهمنا جدا أن تجري الانتخابات، لأننا نريد أن نستكمل مؤسساتنا التشريعية بكل ما أوتينا من قوة، ولكن في نفس الوقت يجب أن تجري في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة". وعقدت آخر انتخابات رئاسية عام 2005، فيما أجريت آخر انتخابات تشريعية في العام 2006.

وسبق أن سمحت إسرائيل بإجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس عام 1996، كما سمحت بإجراء آخر انتخابات رئاسية عام 2005، وآخر انتخابات تشريعية عام 2006، وسط ضغوط دولية عليها، بيد أن الوضع تغير على خلفية



هل يتصل عباس من الاستحقاق

رام الله - ربط الرئيس الفلسطيني محمود عباس إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية بعقدتها في مدينة القدس، الأمر الذي يعني أن آمال إنجاز الاستحقاق تكاد تقارب الصفر ذلك إن إسرائيل لن تقبل بذلك.

وقال عباس الثلاثاء إن الانتخابات الرئاسية والتشريعية يجب أن تجري في كل من "القدس وقطاع غزة والضفة الغربية". وأضاف في كلمة خلال اجتماع اللجنة المركزية لحركة "فتح" في مقر الرئاسة برام الله "اتخذنا قرارا بعقد الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة، وبدانا المساعي والإجراءات من أجل الوصول إليها".

وتابع "أبلغنا من قبل رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر، أن كل الفصائل بما فيها حركة حماس قد وافقت على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية". ومضى قائلاً "بقي أن نصل إلى موافقة الحكومة الإسرائيلية لعقد الانتخابات في القدس"، لافتا إلى إرساله